اي مع العسكر وهو جند الامير واعلم ان الاسم
بعد الواو له خمس حالات الاولى ترجح العطف وذلك اذا
امكن بلا ضعف في اللفظ والمعنى نحو الامير والجيش
فترجح العطف في ذلك لانه الاصل الثانية ترجح النصب
على المفعولية وذلك اذا لم يمكن العطف الا بضعف في اللفظ
ونحو قولك سرت والامير للقرى فيترجح النصب في ذلك
لان العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل ضعيف ومثله
ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد والنصب
فيهما لتكون مضمرة وتكون في المثالين ناقصة والاستفهام
خبرها واسمها ضمير المخاطب مستتر فيهما فلما حذف فتر
وتفصل قال ليس عن الدما مبني ويجوز التمام مع كيف
فجواز كونه حالا بخلاف ما اهو وسوى بينهما ابن
هشام لجواز جعل ما مفعولا مطلقا اي وجود توجد
مع زيد اهـ او في المعنى نحو قولك كن انت وزيدا
كالاخ فترجح المفعولية في ذلك ايضا لان العطف
يستلزم ان يكون زيد مأمورا وانت لا تريد ذلك
وانما تريد ان تأمر المخاطب بان يكون معه كالاخ
والثالثة تعين المفعولية وذلك اذا لم يمكن العطف
اصلا نحو استوى الماء والخشبة فتتعين المفعولية
في ذلك

في ذلك لان العطف يستلزم ان الخشبة ترتفع
وليس مرادا وانما المراد ان الماء ارتفع كونه مصاحبا
للخشبة والرابعة تعين العطف وذلك اذا لم
يمكن المفعولية نحو اشترك زيد وعمرو فيتعين
العطف في ذلك لانه لم يوجد فيه شرط المفعولية الخامسة
امتناع كليهما وذلك اذا لم يمكن العطف ولا المفعولية
نحو قوله علفتها تبنا وماء باردا فيمتنع كل من
العطف وكونه مفعولا معه ويتعين كونه مفعولا
لفعل محذوف والتقدير وسقيتها ماء باردا ولما انتهى
الكلام على المنصوبات شرع في المخفوضات فقال
باب مخفوضات الاسماء الاضافة في ذلك لبيان المواقع
اذ لا يخفض الا الاسماء وقد تكلم عليها بواسطة
الكلام على حافظها حيث قال حافظها ثلاثة انواع
بتنوين ثلاثة وجعل انواعا مبدلا منها والثلاثة هي
الحرف والمضاف والاتباع وقد اجتمعت الثلاثة
في البسملة فاسم مجرور بالحرف ولفظ الجلالة بالمضاف
والرحمن الرحيم بالاتباع لكن جعله كما صله التابع المجرور
مخفوضا بالتبعية اي مرجوحا به في الاخفض والتسهيل
ومشى عليه ابو حيان في اللمحة والراجح انه مخفوض
بما جر به المتبوع وقيل انه يخفض بالمجاورة ايضا

Copyright © King Saud University